انعكاسات الاتفاق النووي الايراني على دول مجلس التعاون الخليجي
The Implications of the Iranian Nuclear agreement on the states of Gulf Cooperation Council

د/ سلطان منير الحارثى
استاذ العلوم السياسية المساعد – جامعة نايف العربية للعلوم الامنية

الملخص:

تناولت هذه الدراسة ، الاتفاق النووي الإيراني بين ايران واللجنة السداسية وبموجبة قدمت ايران تنازلات في برنامجها النووي لها ما يبررها ، لدى الإيرانيين ، على المستوى السياسي والاقتصادي والاستراتيجية، وحصلت بالمقابل على مكافآت من الدول الغربية. وضحت الدراسة الدوافع والاهداف الغربية من وراء هذا الاتفاق ، والتحولات في مواقفها من ايران بعد الاتفاقية ، أدى ذلك إلى زيادة المخاوف لدى دول مجلس التعاون الخليجي من تلك التغيرات وانعكاساتها على الأوضاع الأمنية في الإقليم ، مع ظهور إرهاصات أولية لها دلالاتها بوجود تحولات جيوبولتيكية في الإقليم لصالح ايران بمباركة غربية .

الكلمات المفتاحية :الاتفاق النووي الإيراني – الدوافع الغربية – اللجنة السداسية ٥+١

Abstract:

The study discusses the Iranian Nuclear Agreement between Iran and 5+1 Committee. According to this agreement, Iran gave up a justified advantages of her Nuclear Programme at the political, economical , and Strategic levels and in return she obtained many rewards and benefits from the western Countries . The study also examined and explained the western motives and aims behind this agreement and the change in their attitude and situations towards Iran after the agreement. This Caused an increasing fears and worries of the Gulf states from Such changes and its implications on the security situations in the region. With the appearance of some preliminary events which has its implications of the existence of geopolitical changes in the region favoring Iran with western blessing.

Key Words:The Iranian Nuclear Agreement-western Motivations.
The 5+1 Committee

المقدمة:

آثار السياق الإقليمي للاتفاق النووي الإيراني الكثير من علامات الاستفهام والمخاوف لدى دول الخليج ، فايران ما فتأت تصر على برنامجها النووي والذي يمثل كبرياء للامة الإيرانية لا يمكن التنازل عنه ، وتعتبره حق مشروع حاله حال المشروعات الباقية للأمم التي تمتلك قدرات نووية . وعلى العكس من ذلك يرى الغرب وعلى راسهم الولايات المتحدة الامريكية ، ايران دولة مارقة وداعمة للإرهاب ، وان البرنامج النووي الإيراني خطر على الامن الدولي .

ومع ذلك ، قبلت ايران على مضض ان تقدم تنازلات في برنامجها النووي بعد الحصار الذي مارسته الدول الغربية ضدها ، وذلك بقبولها لرقابة المنظمة الدولية للطاقة النووية ، واغلاق وتدمير بعض وأجزاء من مفاعلاتها النووية ، وقبولها الطوعي بتوقف العمل عن تطوير برنامجها لعدة سنوات قادمة ، وعقد اتفاق مع اللجنة السداسية التي تمثل القوى الغربية ، في ابريل ٢٠١٥ .

وبموجب هذا الاتفاق حصلت ايران على مكافآت من الغرب مقابل تلك التنازلات ، ومن بينها أطلاق يد ايران في تدخلاتها المستمرة في دول الإقليم ، والتي ترقى في بعض الدول الى مستوى التدخل العسكري ، كما في الحالة السورية، والتزويد بالأسلحة والمستشارين العسكريين كما في اليمن ، علاوة على هيمنتها على الدولة العراقية. تزامن ذلك مع التصريحات التي اطلقها مسؤولون غربيون ، وعلى رأسهم الرئيس الأمريكي باراك أوباما ، حول الترتيبات الجديدة في الإقليم ، وان ايران لابد ان تلعب دور إقليمي في المنطقة بحجة دورها التاريخي وموقعها الجغرافي ، والامكانيات التي تتمتع بها سواء على المستوى السياسي وقدراتها الاقتصادية والعسكرية.

وهكذا، و بموجب هذا الاتفاق حصلت ايران على مكاسب سياسية واقتصادية واستراتيجية لعبت دورا في دفعها باتجاه عقد الاتفاق . بالإضافة لأجندة اللجنة السداسية، ضمت جعبتهم مكاسب لعقد هذا الاتفاق ، سياسية واقتصادية

واستراتيجية ، أبرزها منع ايران من امتلاك سلاح نووي بهدف طمأنة إسرائيل ، عملت دور الحافز للدفع باتجاه ذلك الاتفاق .

وبما ان هذا الاتفاق تم توقيعه مع دولة مطلة على الخليج العربي ، وتعتبر من المهددين الرئيسيين لأمن دولها الإقليمي في ظل علاقات غير مستقرة مع جارتها الكبرى ، ايران ،وتغيبهم عن جميع مراحل التفاوض بشان هذا البرنامج ، اوجد مخاوف وهواجس لدى مجلس التعاون الخليجي من انعكاسات سلبية لذلك الاتفاق على امنها الإقليمي ، مع ظهور إرهاصات أولية لهذا الاتفاق غير مطمئنة ، تمثلت في اطلاق يد ايران للعب دور إقليمي في المنطقة بإقرار غربي لطبيعة هذا الدور بناء على تفوقها في امكانياتها ومكانتها على جيرانها ، واستمرار ايران في التدخل في شؤون جيرانها الاقليمين . هذا يطرح تساؤل لدى دول الخليج عن المقابل الذي حصلت عليه ايران مقابل هذا الاتفاق ، وعن الترتيبات الإقليمية التي تعمل عليها الدول الفاعلة في المجتمع الدولي وخاصة الامريكية ، ودور ايران المستقبلي فيها، بحكم ان الولايات المتحدة الحليف الاستراتيجي لدول المنطقة، والتوجهات الامريكية تجاه منطقة الخليج واولوياتها في الاستراتيجية للسياسة الخارجية الامريكية ، يؤدي كل ذلك الى حالة عدم اليقين المتزامنة مع التطورات وحالة السيولة الأمنية والسياسية التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط برمتها .

تتناول هذه الدراسة ، في القسم الأول طبيعة العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي والتي اتسمت بعدم الاستقرار والتأرجح بين التواصل والقطيعة خلال فترات زمنية متعددة. وجاء القسم الثاني ليسلط الضوء على اهم القضايا الخلافية بين دول مجلس التعاون الخليجية وايران والتي أدت ، بدورها الى عدم الاستقرار في العلاقات بين ضفتي الخليج . وحين أوضح القسم الثالث الطموحات الإيرانية في المنطقة العربية وخاصة ، منطقة الخليج ، ضمن مشاريعها واستراتيجياتها خلال الفترات الزمنية المتعاقبة والتي سبقت حكم الملالي الحالي ، ومازالت مستمرة لوقتنا الحاضر ، انطلاقا من ايمانها بإمكانياتها

وقدراتها المتفوقة مقارنة بجيرانها الإقليميين . في حين تناول القسم الرابع الاتفاق النووي الإيراني وفوائده على المستوى السياسي والاقتصادي والاستراتيجي للأطراف الموقعة عليه . وتنتهي الورقة بالقسم الخامس ، الذي سعى لتوضيح مخاوف وهواجس دول مجلس التعاون الخليجي من الانعكاسات السلبية للاتفاق على امنها الإقليمي ...

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسه بانها تناولت موضوع لم يوفا حقه من الدراسة ، وكونها من الدراسات الاكاديمية التي سعت لتقصي انعكاسات الاتفاق النووي الإيراني على دول الخليج وما قد يترتب عليه من تحولات جيوبولتيكيه في المنطقه على حساب أوضاع جيوبلوتيكيه قائمة . بالإضافة الى أنها تتناول إقليم يتمتع بأهمية جيواستراتيجية للدول المهيمنة على النظام العالمي حيث تمتلك دوله ما يقارب ٦٠% من الاحتياطي النفطي العالمي و٢٥% من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي ، كما تمتلك دوله نفوذ سياسي على المستوى الإقليمي والإسلامي والعالمي. ووقوعه تحت رحمة ايران سيغير معادلة ميزان القوى لصالح ايران ، وبالتالي هيمنتها على الإقليم وتحكمها في مفاصله وفرض صيغ امنية على دوله تخدم مصالحها. مما يعني انفراد إيران بمزايا الإقليم الجيوبوليتكية والسياسية والاقتصادية والاستراتيجية.

مشكلة الدراسة:

رغم ان الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية تدعي ان السياسة التوسعية التي تتبعها إيران في منطقة الخليج العربي خطر على الاستقرار الإقليمي ، إلا أنها عملت على توقيع اتفاق معها تضمن جزاءات وحوافز بحجة أن هذه هي أفضل الوسائل للتعامل مع المحاولات الإيرانية الساعية لامتلاك قدرات

نووية إيرانية عسكرية . والسؤال الذي يطرح نفسه هل سيقنع ذلك ايران لطي صفحة هذه المحاولات والاتجاه نحو سلمية القدرات النووية وبالتالي التخلي عن تقوية ترسانتها العسكرية في ظل صراعها على المستوى الإقليمي والدولي. وما هو المقابل الذي سوف تحصل عليه ايران من ذلك الاتفاق ، وما انعكاساته على دول مجلس التعاون الخليجية ؟

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت العلاقات العربية والخليجية مع ايران ، في فترات زمنية مختلفة ، الا ان ما يميز هذه الدراسة انها تناولت انعكاسات اتفاق الملف النووي الإيراني مع الغرب ، خصوصا اذا اخذنا في الاعتبار طبيعة علاقة دول المنطقة بإيران ، والطموحات الإيرانية في الإقليم .

- **دراسه ، اشرف كشك ، العلاقات الخليجية الإيرانية :الواقع وافاق المستقبل ، مركز دراسات ، ٢٠١٤**

تناولت هذه الدراسه العلاقات الخليجية الإيرانية في اطارها التاريخي منذ حكم الشاة وصولا لحكم الملالي الحالي ، وبدورها تأرجحت تلك العلاقات بين التواصل والقطيعة ، وان غلبت الثانية في اغلب المراحل ، وأوضحت اهم القضايا الخلافية الشائكة بين ايران ودول مجلس التعاون الخليجي ، والتي لعبت عامل طرد للتقارب بين دول ضفتي الخليج ومصدر قلق ومخاوف لدى دول الخليج العربية واستمرار حالة الشك وعدم اليقين في نوايا ايران ومطامعها في بسط نفوذها على دول الخليج . كما أوضحت الدراسه ، تباين سياسات دول الخليج في التعامل مع نوايا ايران في رغبتها السيطرة على الخليج ، مما اعطى انطباع لدى ايران بإمكانية نجاح سياستها في المنطقة في ظل الخلاف والتردد في مواجهة المطامع الايرانية ، وحالة عدم التوحد التي تعيشه دول الخليج . وتلتقي هذه الدراسة مع دراستنا في تعرضها للعلاقات بين دول الخليج وايران من خلال الاتفاق النووي الايراني .

- **دراسة ، عياد البطنيجي ، السياسة الخارجية الإيرانية : دراسة نقدية مقارنة ،مركز الدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٥**

تناولت هذه الدراسة الطموحات الإيرانية والتي تتمثل في لعب دور إقليمي فعال ومؤثر في منطقة الخليج ، مستغلة قدراتها وامكانياتها وثقلها الحضاري والتاريخي . كما تناولت عدة محددات مؤثره في السياسة الخارجية الإيرانية ، ابرزها المحدد الأمني الذي لعب دور في طبيعة علاقاتها مع جيرانها ، وايمانها بتفوق إمكاناتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والدينية مقارنة بجوارها العربي . وركزت على نظرية المؤامرة التي تسيطر على العقلية الذهنية لصانع القرار السياسي الإيراني وانعكاسه على السلوك الخارجي الإيراني العدائي في طبيعة علاقته مع جيرانه ، وأثر ذلك على حالة عدم الاستقرار في الاقليم . وتلتقي هذه الدراسة مع دراستنا في الطموح الإيراني للسيطرة على الإقليم واستخدام السلاح النووي كأحد أدوات هذه السيطرة .

حلقة نقاش ، الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الاستراتيجية ، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، ٢٠١٣

جاءت هذه الحلقة النقاشية في بدايات انطلاقة المفاوضات في الملف النووي الإيراني ، وطرحت رؤى استشرافيه لمستقبل المنطقة بعد عقد هذا الاتفاق ، وحجم التنازلات التي سوف تقدمها ايران مقابل عودة ايران للإقليم وممارسة دورها كقوة مؤثرة ، واعتبار ايران كدولة وامة ، وليست قضية منذ وصول الملالي للسلطة. كما انتقدت هذه الحلقة غياب دور الأطراف العربية عن جميع مراحل مفاوضات الملف النووي ، والموجه لإقليمها ، مما يعني تغيبهم عن التحولات الجيبولتيكية في الإقليم . وبحكم ان هذه الحلقة عقدت قبل عقد الاتفاق النووي الإيراني مع الغرب فإنها قدمت رؤى استشرافية ، بعكس دراستنا التي أتت بعد الاتفاق لسبر غور انعاكساته على الإقليم بشكل عام ودول الخليج بشكل خاص .

العلاقات الايرانية مع دول الخليج:

اتسمت العلاقات الخليجية الإيرانية بالتأرجح نتيجة للأحداث التي مرت بها المنطقة ، والتي تصل أحيانا الى قطع العلاقات مع بعض دول المنطقة ، فسياسة الحذر التي تنتهجها دول المنطقة تجاه السياسات التوسعية الإيرانية أدت الى تأخير تحسن العلاقات ويمكن ايجاز ذلك فيما يلي[i]:

١. **مرحلة الحكومة الشاهنشاهية :**

اتسمت هذه المرحلة بالهدوء الحذر، فدول الخليج تدرك مطامع الشاه في المنطقة، الا ان انشغال المنطقة بالعدو المشترك والمتمثل في الراديكالية الشيوعية و القومية العربية و ما تبنته من سياسات للإطاحة بالنظم الملكية، فالعدو الخارجي المشترك اعطى المنطقة فرصة للتوحد، فزاد التنسيق السعودي الايراني بمباركة امريكية ضمن سياسة العموديين المتوازيين لمحاربة المد الشيوعي و القومي للمنطقة.

٢. **المرحلة الثورية:**

تزامنت تلك المرحلة مع رغبة الخميني في تصدير الثورة الى دول الخليج ، باعتبارها الحلقة الاضعف في المنطقة و بكونها المجال المناسب لاختبار قوة الثورة في بسط نفوذها الاقليمي على جيرانها . و ساعد على ذلك تواجد اقلية شيعية في تلك الدول تعتبر نواه لبداية التعاون مع الملالي في ايران لتحقيق اهداف الثورة .

شهدت هذه المرحلة صراعا خليجيا ايرانيا في المنطقة تمخضت عنه الحرب العراقية الايرانية و التي استمرت لمدة ٨ سنوات، وازداد من حجم التدخل الايراني في الشؤون الداخلية الخليجية ، توجت بمحاولة اغتيال امير الكويت في الثمانينيات ، كذلك تم تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمواجهة المد الايراني في المنطقة ، و التي اعتبرته ا ايران بدورها منظمة عربية لمواجهة النفوذ الايراني في المنطقة .

٣. **مرحلة الاصلاحيين :**

في عام ١٩٨٩ وصل هاشمي رفسنجاني الى السلطة ، وكنتيجة لما عانته ايران من سياسة العزلة التي فرضت عليها من المجتمع الدولي بناء على سياستها العدوانية تجاه جيرنها ،عمل على ايقاف سياسة تصدير الثورة ، و

محاولته مد جسر العلاقات مع جيرانه الخليجيين والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية الخليجية رغبة منه في كسر حاجز العزلة الدولية التي فرضت على ايران وإذابة الجليد بين شاطئي الخليج. استطاعت هذه السياسة الإيرانية في تحسين العلاقات الخليجية الايرانية ، و اسفرت عن زيارات متبادلة فيما بينهما على مستوى عالي من رجال الدولة ، توجت هذه المرحلة بموافقة المملكة العربية السعودية في عام ١٩٩٧ في اجتماع اسلام اباد على ان يعقد اجتماع منظمة المؤتمر الاسلامي في دورته الثامنة في طهران . الا ان هذا التقارب اصطدم بالموقف المتشدد لهاشمي رفسنجاني تجاه الجزر الاماراتية الثلاث بإعلانه رفضه التخلي عنها ، كذلك رفضه للتحكيم الدولي للفصل في تلك المنازعة. و مع وصول خاتمي للسلطة في عام ١٩٩٧، و مبادرته السياسية الطموحة لفتح قنوات مع دول الخليج واقليم الشرق الاوسط و العالم ككل ، تحسنت العلاقات مع الدول الخليجية من خلال مفاهيم الاعتدال و الانفتاح و حوار الحضارات و تبادل الزيارات ، والتي اسفرت عن توقيع اتفاق امني بين ايران و السعودية في عام ٢٠٠١ كدليل على التقارب و تحسن العلاقات بين تلك الدول.

٤. مرحلة المحافظين:

بدأت بوصول الرئيس احمدي نجاد الى السلطة ، تزامنا مع سيطرة المحافظين على اغلب المقاعد البرلمانية في الانتخابات التي جرت في تلك الفترة . استعادت ايران في هذه المرحلة تصدير الثورة ، و التدخل في الشؤون الداخلية لجيرانها ، وبداية ازمة الملف النووي الايراني وما تبعه من ضغوطات و عقوبات اقتصادية غربية على ايران و التهديدات الايرانية بإغلاق مضيق هرمز المستمرة ، و ضرب المصالح الغربية في الاقليم ، كل هذه الاحداث انعكست بظلالها على مجمل العلاقات الخليجية الايرانية .

استمرت هذه العلاقات مع قيام الثورات العربية في بعض الدول العربية ، و انغماس ايران بتدخلها في قضايا الاقليم و صراعها مع القوى الاقليمية و الدولية في المنطقة لحماية حلفاءها الإقليميين . ومع وصول روحاني الى السلطة ،والمعروف بميوله الإصلاحية، الا ان العلاقة مع دول الخليج بقيت على نفس الخط الذي سار عليه سلفه ، بل تراجعت تلك العلاقات مما ادى الى هجوم على السفارة السعودية في طهران و اقتحامها من قبل الحرس

الثوري الايراني عام ٢٠١٥ ادى الى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، كذلك التدخل في شؤون البحرين منذ عام ٢٠١١.

القضايا الخلافية بين دول المجلس و ايران:

١. اختلاف وجهات النظر حيال مسألة امن الخليج العربي

ترى ايران أن مسألة امن الخليج تخص دوله الثمان المتشاطئه ، وترفض تدخل القوى الاقليمية و الدولية في ذلك ، مغفلة حجم المصالح الدولية المتوفرة في الخليج وخصوصا فيما يتعلق بأمن الطاقة ، ومستندة في ذلك على الفجوة في ميزان القوة التي تميل لصالحها على حساب جيرانها ، من النواحي العسكرية و السكانية و الاقتصادية ، باعتبار ان ذلك التدخل الخارجي الاجنبي يهدد امنها القومي . وطرحت ايران عقد اتفاقيات ثنائية بين دول المنطقة بعدم الاعتداء واستخدام لغة الحوار لحل مشكلات المنطقة ، مع امتناع تلك الدول عن عقد اتفاقيات حماية مع القوى الدولية ، لأنها سوف تفتح الباب للتدخلات الاجنبية في الاقليم . و بدورها دول الخليج ترى ان ايران جارة لا يمكن الوثوق بها من خلال ما عانته تلك الدول من تدخلات في شؤونها الداخلية ، ومحاولات ايرانية جادة لأسقاط بعض حكام تلك الدول ، اضف الى ذلك ، بان دول الخليج تعرف جيدا بان هذا المدخل انما يخدم مصالح ايران في المنطقة و يكرس عنصر تفوقها على جيرانها لتحقيق مصالحها الخاصة من خلال الرؤية والاتفاقيات . ان دول الخليج طالبت بان يكون امن الخليج مسؤولية دولية ، خصوصا بعد حرب الخليج الثانية وظهور الخطر من داخل الاقليم ، وباعتبار ان جميع دول العالم لها مصالح حيوية داخل الاقليم ، وهذا ما لقى رفضا من ايران .

وعند طرح دول الخليج في التسعينات مشروعها العربي لحماية امن الخليج ، و المتمثل في اعلان دمشق عام ١٩٩١ ، رفضت ايران ذلك باعتباره تدخل في شؤون الاقليم ،رغم وجود سوريا أحد أهم حلفائها في المنطقة . الا ان المرجح بان امن الخليج سوف يكون امن دولي و هذا ما تقرر فعلا ، عندما اعتبر الاتحاد الاوربي ، وهو اكبر شريك تجاري لدول الخليج مستورد للنفط ، قضية امن الطاقة من ضمن قضايا سياسته الخارجية

الموحدة في عام ٢٠٠٦ . كذلك اقرار حلف الناتو انشاء مركز يختص بأمن الطاقة خلال قمته في شيكاغو عام ٢٠١٢ ، يعطي مؤشر للتوجه نحو تطوير سياسات امنية من شأنها الحفاظ على امن الاقليم و الدول المنتجة للنفط [ii]

٢. احتلال ايران للجزر الاماراتية الثلاث (طنب الكبرى ، و الصغرى ، ابو موسى)

تقع هذه الجزر على مدخل الخليج العربي بالقرب من مضيق هرمز ، وتتميز هذه الجزر بالموقع الاستراتيجي فمن يسيطر على هذه الجزر يستطيع ان يتحكم في حركة السفن في الخليج العربي . قامت ايران باحتلالها قبيل الانسحاب البريطاني من المنطقة ، ورفضت القبول بالتحكيم الدولي واستمر احتلالها في عهد الملالي . ففي عام ١٩٩٤ صرح هاشمي رفسنجاني عندما سئل عن قضية الجزر الاماراتية " بان الامارات ستعبر بحرا من الدماء للوصول الى الجزر و ان ايران لن تتخلى عنها" [iii]

٣. التدخلات الايرانية في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون

لم تعرف التدخلات الايرانية في شؤون دول مجلس التعاون حدودا او زماناً، بل انها اخذت تتطور من التحريض الإعلامي ضد أنظمة الحكم القائمة لتشمل التدخلات الاستخباراتية و محاولات الاغتيال . وبحسب احصائية في عام ٢٠١٣ بلغت التدخلات الايرانية في شؤون دولة البحرين خلال عام ٢٠١١ و ٢٠١٢، والمستمرة حتى اليوم ، حوالي ٤٢ موقف رسمياً من جهات صناعة القرار في ايران ، منها ٣٦ تصريحا حول الاوضاع السياسية في البحرين و ٣ تصريحات حول الاوضاع الامنية في البحرين ، كما بلغت التصريحات الأمنية العامة ٣ تصريحات .هذا ما يخص البحرين ، اما على مستوى دول الخليج ، بلغت التدخلات الايرانية في شؤون تلك الدول ٢٣ موقفا ايرانيا ، وبلغ عدد الاعتداءات على السفارات الخليجية و محاولة اغتيال مسؤولين مرتين ، كما بلغت عدد شبكات التجسس التي تم ضبطها في دول الخليج ٣ شبكات [iv]

ترى ايران ان التدخل في الشأن الداخلي في دول مجلس التعاون يساعدها على بناء نفوذ لها في المنطقة يؤدي إلى تحقيق اهداف سياستها الإقليمية، المتمثلة في إسقاط الأنظمة القائمة في دول الخليج . فعملت على بناء شبكات تجسس و عمل استخباراتي منظم يربطها مع تكوينات و أحزاب فاعلة داخل تلك الدول .[v]

٤. البرنامج النووي الايراني

تهدف إيران من وراء بناء ترسانتها النووية تحقيق أهداف سياسية و جيوبوليتيكية تساعدها على تحقيق هدفها المتمثل في لعب دور اقليمي قيادي . وهذا ما يتعارض مع سياسات دول الخليج التي ترى أن امتلاك ايران للسلاح النووي سوف يجعلها رهينة السياسات الايرانية الطامحة للهيمنة على المنطقة و تكريس التفوق الايراني والذي بدوره يسبب خلل استراتيجي في ميزان القوة لصالح ايران على حساب دول الخليج[vi]

ألا أنه يمكن القول بأن هناك أسباب متعددة دفعت ايران باتجاه بناء مفاعلاتها النووية وهي كالتالي :

١- القطيعة السياسية بين ايران و حليفتها الاستراتيجية في المنطقة ، الولايات المتحدة الامريكية ، التي عملت على تمكين ايران في الإقليم .

٢- نتائج الحرب العراقية الإيرانية و ما اسفرت عنه من تقدم متصاعد في القدرات العسكرية العراقية ، خصوصا في مجال الأسلحة الجرثومية و الكيماوية .

٣- رغبة ايران بالاستفادة من حلفاءها الجدد ، الصين وروسيا ، بتزويدها بما تحتاجه من امدادات نوعية لتطوير قدرتها النووية. [vii]

الطموحات الايرانية في منطقه الخليج:

طموح إيران للسيطرة على المنطقة حلم قديم راود الإيرانيين من أيام الدولة الصفوية مرورا بالدولة الشاهنشاهيه ووصولا الى حكم الملالي الحاضر، ورغم ان الإمبراطورية الصفوية استطاعات ان تسيطر على الأرض الا انها

تاريخيا لم تستطع ان تفرض سيطرتها على بحر الخليج وبقيت السلطة خلال العصر الحديث يتصارع عليها القوى الإقليمية الخليجية ، اليعاربة والقواسمة ، والاستعمار البرتغالي ، والاستعمار البريطاني . والوثائق التاريخية الغربية تعترف بالدور التجاري العربي الذي لعبه عرب الخليج على مر العصور ، وفاق جيرانهم الفرس ، بحسب المستشرق الألماني " كارستون نيبور " حينما قال : " من المضحك أن يصور جغرافيونا جزءا من بلاد العرب كأنه خاضع لحكم ملوك فارس ، في حين أن هؤلاء الملوك لم يتمكنوا قط من ان يكونوا اسياد البحر في بلادهم الخاصة ، ولكنهم تحملوا على مضض ان يبقى هذا الساحل ملكا للعرب ، اذ ان العرب يمتلكون جميع السواحل البحرية للإمبراطورية الفارسية ، من مصب نهر الفرات إلى مصب نهر السند على وجه التقريب ".[viii]

ومع وصول محمد رضا بهلوي للسلطة في عام ١٩٤١ ، استطاع من خلال التحالف مع الغرب لعب دور الوكيل الغربي في المنطقة ، واستطاع ان ينال ثقتهم و دعمهم في مشروعه الاقليمي[ix]. فقد صرح في عام ١٩٥٨ " ان السيطرة الايرانية على الخليج الفارسي أمر طبيعي ، انه اعادة إحياء لا لواقع تاريخي بقدر ما هو لمشروع سياسي و من اهم شروط نجاح هذا المشروع الاسراع بتعزيز البحرية الإيرانية"[x]

وهذا المشروع ترجم لخطوات عملية تمثلت في التركيز على زيادة القدرات العسكرية الايرانية من خلال حجم الصفقات العسكرية مع الغرب ، خصوصا بعد اعلان بريطانيا الانسحاب من المنطقة في نهاية عام ١٩٧٠ ، ليهيئ نفسه للسيطرة على الاقليم . كذلك تم ترجمة ذلك من خلال احتلال الجزر الاماراتية (طنب الكبرى ، و الصغرى ، و ابو موسى) عشية الانسحاب البريطاني لتميز موقعها في الخليج العربي وقربه من مضيق هرمز .

استمر ذلك عندما آل الحكم للملالي في ايران ، في اعقاب نجاح ثورتهم في عام ١٩٧٩ ، لكن بأسلوب وأدوات مختلفة ، حيث تم استخدام العباءة الدينية

لتحقيق ذلك الطموح و السيطرة على المنطقة ، و هو ما اكده أول رئيس للجمهورية الايرانية ابو الحسن بني صدر قائلا " كان الخميني يقول أنه يريد إقامة حزام شيعي للسيطرة على العالم الاسلامي و كان هذا الحزام يتألف من ايران والعراق و سوريا و لبنان و عندما يصبح سيد لهذا الحزام سيستخدم النفط و موقع الخليج العربي للسيطرة على بقية العالم الإسلامي".[xi]

تعمل ايران لتسخير ما لديها من قدرات من خلال الاتي :

١- **القدرات الاقتصادية** : تمتلك ايران ثالث اكبر اقتصاد في الشرق الاوسط و شمال افريقيا ، حيث بلغ اجمالي ناتجها المحلي ٣٦٦ مليار دولار في عام ٢٠١٣-٢٠١٤ ، و تحتل المركز الرابع على مستوى العالم من حيث احتياطيات النفط ، حيث تمتلك ١٠% من الاحتياطي العالمي ، والمركز الثاني على المستوى العالمي من الغاز الطبيعي بنسبة ١٥% من المخزون العالمي [xii]

٢- **الموقع الاستراتيجي**: تتميز ايران بموقع جيوبوليتيكي ، بحكم متاخمتها المناطق الغنية بالنفط على مستوى العالم ، كمنطقة الخليج ومنطقة بحر قزوين وجوارها لدول تمتلك كثافة سكانية عالية ، وسلاح نوعي "السلاح النووي" ، (باكستان الهند روسيا والصين) ، قدم لها ذلك فرصة للدفع بمشروعها الطامح للسيطرة على الاقليم سواء الدفاعي او الهجومي . و استطاعت توظيف الجانب الايجابي للموقع لتحقيق طموحاتها و خصوصا بعد سقوط الكماشة الجيويوليتيكية و المتمثلة في العراق عام ٢٠٠٣ مما اعطاها مساحة افضل في المناورة والاندفاع تجاه تحقيق أهدافها. [xiii]

٣- **التعداد السكاني و حجم القوة العسكرية** : بلغ عدد سكان إيران في عام ٢٠١٥ حوالي ٧٥ مليون نسمة [xiv] و هذا الرقم عند مقارنته بالدول الخليجية المشاطئة لإيران والتي بلغ عدد سكانها ٤٥ مليون نسمة في العام نفسه ، و تضم جميع دول مجلس التعاون الخليجي ، يتضح الفرق الشاسع في حجم القوة العسكرية الايرانية حيث بلغ عدد الجنود العاملين في الخدمة العسكرية

ما يقارب ٥٣٢٠٠٠ جندي ايراني مقارنة بدول مجلس التعاون و البالغ عددهم مجتمعين ٣٦٣٦٠٠ جندي ، السعودية ٢٣٣٥٠٠ جندي ، و الكويت ١٥٥٠٠ جندي ، قطر ٨٠٠٠ جندي ، البحرين ٨٢٠٠ جندي ،عمان ٤٢٦٠٠ جندي ، والامارات ٥١٥٠٠ جندي [xv] . هذا التفوق النوعي و الكمي مقارنة بدول الاقليم تلازم مع طموح ايران المستند على دورها الحضاري وإرثها التاريخي والقيادي كما تزعم انعكس بالفعل على سياستها الإقليمية الرامية للسيطرة والتفوق .

وعلى هذا الأساس صاغت ايران استراتيجيتها عبر مراحل. في المرحلة الأولى نظرية ام القري في الثمانينات و التي من خلالها وضعت ايران لبنات مشروعها الاستراتيجي في المنطقة بعباءته الدينية ، من خلال اضفاء هالة من القداسة لإيران باعتبارها ام القرى وقلب العالم الاسلامي. تقوم هذه الاستراتيجية على ثلاث ركائز تمثلت ، في الحفاظ على مكانة ايران في العالم الاسلامي و طابع نظامها الاسلامي ،و الدفاع عن امنها.[xvi]

و يفسر محمد جواد لاريجاني ، السفير الإيراني لدى العراق ، الركيزة الاخيرة بانها تحتم على ايران الا تقف حدودها الجغرافية عائق في وجه دورها ،ويقول انه ما من دولة ، بإستثناء ايران ، باستطاعتها قيادة العالم الاسلامي وهذه لحظة تاريخية لتحقيق ذلك. [xvii]

جاءت المرحلة الثانية ، الاستراتيجية العشرينية (٢٠٢٥-٢٠٠٥) و تقوم على اعتباران جنوب غرب اسيا منطقة استراتيجية بالنسبة للأمن القومي الايراني ،و تضع تصورات مستقبلية لإيران في العشرين سنة القادمة و دورها القيادي المتميز في تحقيق ذلك ، و لم يأت ذكر المنطقة العربية بل وضعتها في منطقة جنوب غرب اسيا . جاء فيها أن ايران هي محور لتلك المنطقة و قوة اقليمية فاعلة و مصدر الهام للعالم الاسلامي [xviii] و لا تسعى لأن تصبح امبراطورية بل بلدا اسلاميا نموذجيا.

ولتحقيق تلك الطموحات سعت طهران الى امتلاك السلاح النووي . بدأ الشاه بناء المفاعلات النووية الايرانية لكسب تفوق نوعي على حساب جيرانه الإقليميين بدعم من الغرب ، مؤسسا مفاعل للأبحاث النووية في طهران بمساعدة امريكية عام ١٩٥٨ ، تلا ذلك تأسيس مفاعلين اخرين بمساعدة كل من فرنسا و المانيا ، و تم ايقاف العمل على اكمالها من قبل الغرب بعد الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ .

ونتيجة لتداعيات الحرب الايرانية العراقية في الثمانينات و فشل ايران في كسب المعركة ، بدأت عملية إعادة التفكير لدى صناع القرارالإيراني في تقوية القدرة العسكرية من خلال بناء مفاعلات نووية . لذلك اتجهت ايران للصين و استطاعت في عام ١٩٩١ عقد اتفاق معها لبناء مفاعل للأبحاث في أصفهان ، كما استطاعت ان تعقد صفقة بالتعاون مع روسيا عام ١٩٩٤ في تنفيذ و اكمال مفاعل بوشهر النوري و تدريب الكوادر الايرانية من قبل خبراء روس.[xix]

رأت ايران انه من خلال برنامجها النووي تستطيع تعويض النقص في قدرتها الدفاعية بما يؤهلها لممارسة دور اقليمي نشط في منطقة الخليج العربي يدعم موقفها في مواجهة الولايات المتحدة و حلفاءها ، وحماية امنها القومي و تحويلها الى قوة اقليمية تستطيع ان تعظم سطوتها في اقليمها .[xx] وهذا الدفع الايراني اتجاه البرنامج النووي يرجعه بعض الكتاب الى سياسة العزلة التي عاشتها ايران و جعلت من تفكير المؤامرة تسيطر على عقلية صانع القرار وانها مستهدفة من اقليمها و من قوى الغرب المعارضة لسياستها و توجهاتها في المنطقة .[xxi]

أدى الانفاق على السياسة التوسعية الايرانية الى تعطيل كثير من مشاريع التنمية الداخلية لصالح تمويل مشاريع ايران الاقليمية التوسعية منذ تولي الملالي للسلطة. و مع وصول الاصلاحيين للسلطة ، الا ان النهج الايراني في سياسته

الخارجية لم يتغير، مما يوحي بان التغيير الذي يحدث في ايران تغيير اشخاص و ليس تغيير سياسات ، فمازالت ايران مصره على لعب دور اقليمي مهيمن ضاربة عرض الحائط بمبادئ حسن الجوار، و وضع اسس التعاوني الاقليمي . ويلاحظ ان حزب الله اللبناني تم تأسيسه في عهد رفسنجاني الاصلاحي ، و بلغ النفوذ الايراني مداه في التدخل في شؤون دول الجوار في عهد خاتمي . و هذه جميعها مؤشرات على ان ايران تسمح بإحداث نوع من التغيير في تفاصيل سياستها الخارجية و التكتيكات المتبعة لتحقيق ذلك مع الحفاظ على جوهر سياستها. [xxii]

و ما التحالف الإيراني الروسي إلا مثالا لتحقيق مطامع ايران الإقليمية، فبالرغم من ان الروس صوتوا ضد ايران في مجلس الامن ، إلا ان ايران رأت ان التحالف مع الروس سوف يساعدها في تحقيق توجهاتها في المنطقة ، و تأجيل تلك الخلافات إلى اشعار آخر. [xxiii]

الاتفاق النووي الايراني:

تم توقيع مذكرة تفاهم بين ايران و اللجنة السداسية ٥+١ التي تشمل كلا من الاعضاء الدائمين في مجلس الامن بقيادة الولايات المتحدة بالإضافة الى المانيا ، بتاريخ ٢٣تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٣ في جنيف . هدفت هذه المذكرة الى ايجاد اتفاق شامل و عادل لحل قضية الملف النووي الايراني، وسميت هذه الاتفاقية بخطة العمل المشتركة ، يتم من خلالها انهاء ازمة الملف النووي الايراني .عقب ذلك تم توقيع اتفاقية في ١٨ شباط/ فبراير ٢٠١٤ معلنة بدأ جولة مفاوضات تهدف الى ايجاد حل طويل الامد لإنجاح خطة العمل المشترك نتج عنها اتفاقية في ابريل /نيسان ٢٠١٥ بين كلا من ايران و اللجنة السداسية في ما يخص برنامجها النووي [xxiv]

وقد حصل هذا الاتفاق على غطاء أممي من قبل الامم المتحدة بصدور القرار رقم ٢٢٣١، والذي بدوره شرعن الاتفاق على مستوى القانون الدولي . واوكل الى الهيئة الدولية للطاقة النووية مهمة متابعة تنفيذ ومراقبة قرارات ذلك

الاتفاق و مدى التزام ايران بذلك ، و قد نص القرار على " الغاء سبع قرارات لمجلس الامن تجاه ايران و قيام هيئة الطاقة النووية بإشعار الدول الاعضاء باي خروقات من جانب ايران ، وتلتزم ايران بتقليص حجم اجهزة الطرد المركزي الى ٥٠٦٠ من اصل عشرين الف جهاز، وان تنهي خلال عشر سنوات استخدامها لجهاز الطرد المركزي المطور (IR.1)، و الا يكون مستوى التخصيب فوق ٣.٦٧% و ذلك في منطقة نطنز ، و تحويل محطة فورد الى مركز للأبحاث العلمية ، ولا يسمح بالتخصيب فيها ،ويحق لإيران الاحتفاظ ب ٣٠٠ كلغ من اليورانيوم قليل التخصيب ، كما ينص الاتفاق على اعادة تصميم مفاعل آراك ، والتوقف عن بناء أي مفاعل بالماء الثقيل لخمسة عشر عاما ، مع اعطاء هيئة الطاقة الذرية الدولية صلاحيات واسعة لمراقبة المحطات النووية الايرانية والحق في زيارات مفاجئة لبعض المواقع العسكرية ، و يرفع الحظر على الاموال الايرانية المجمدة في الخارج بشكل تدريجي ، و يسمح للشركات و الافراد بالتعامل مع ايران و التجارة معها . كذلك نص الاتفاق على حظر تصدير الاسلحة لإيران ، خاصة في مجال الصواريخ لمدة ثمان سنوات" [xxv] ،

كما نص الاتفاق على ان تقوم ايران بإعادة هيكلة مفاعلها آراك و المستخدم في تصنيع البلوتونيوم الذي يستعمل في صنع القنبلة الذرية ، والعمل على تحويله الى موقع للصناعات السلمية ، وقيام ايران بتفجير قلب مفاعلها نتانز لصنع البلوتنيوم و نقل محتواه الى خارج البلاد ، كذلك مفاعل فورد و المستخدم لصناعة الماء الثقيل ، و هذين المفاعلين بالذات و بحسب خبراء دوليين لا ضرورة لوجودهما في أي برنامج سلمي مالم يكون هناك هدف للحصول على القنبلة النووية. [xxvi]

اهداف ايران من توقيع الاتفاق النووي :

لعبت عوامل سياسية و اقتصادية و عسكرية و استراتيجية دورا فاعلا في دفع ايران باتجاه توقيعها على اتفاق البرنامج النووي ، و الذي يعتبر بالنسبة

للإيرانيين مسألة كبرياء وطني . وازنت ايران بين ما يمكن ان تخسره في رفضها لتوقيع الاتفاق و بين ما تجنيه في حالة توقيعها اتفاق يؤجل مشروعها النووي لعدة سنوات تستطيع بعدها ان تستمر في اتجاه تحقيق أهداف مجدية من خلاله . فجاء القبول الايراني مبررا ومبنياً على مكاسب واضحة مجدية لصانع القرار السياسي الإيراني.

الأسباب التي فرضت على إيران توقيع الاتفاق:

تمثلت في مكاسب سياسية من ابرزها ، كسب الاعتراف الغربي بالنظام الإيراني والتعهد بعدم الاطاحة بالنظام الحاكم في طهران و الاعتراف به من قبل الغرب ، بعد ان كان ايام حكم جورج بوش الابن ينعت بالنظام المارق ، و ذلك من خلال اضفاء الشرعية على نظام الحكم.[xxvii] رغبة روحاني بالوفاء بوعوده الانتخابية والتي اطلقها اثناء حملته الانتخابية مؤكدا عمله على تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للفرد الايراني ،وهذا يحتاج الى رفع العقوبات الاقتصادية والسياسية عن ايران ، و بدا واضح من عزمه على تحقيق ذلك من خلال نقله للملف النووي الايراني من هيئة الامن القومي الى وزارة الخارجية الايرانية بعد توليه السلطة معطيا انطباعا على عزمه للمضي قدما في تحقيق حل للبرنامج النووي الإيراني. ايضا محاولة ايران لإعطاء نفسها فرصة لالتقاط انفاسها و ترتيب اوراقها بعد انغماسها لفترة طويلة في مشاكل المنطقة ، وتعدد الملفات التي تديرها سواء على المستوى الاقليمي او الدولي ، مما يستوجب اعطاء صناع القرار فرصة لإعادة النظر في جميع ملفات ايران الاقليمية .[xxviii]

اقتصاديا ، سعت ايران للخروج من ازمتها الاقتصادية ، و حالة التململ التي يعيشها المواطن الايراني ، و ارتفاع معدلات التضخم والبطالة ، و تدهور سعر صرف الريال الإيراني، كل ذلك كان حافزا للدفع بالحكومة في طهران للتوقيع على الاتفاق النووي. بالإضافة الى حجم الاموال التي سوف يفرج عنها نتيجة لتوقيع الاتفاق والتي تقارب ١٠٠مليار دولار، وهو مبلغ ضخم بالنسبة للوضع الاقتصادي الايراني ، اضف الى ذلك السماح لإيران بتسويق نفطها

المخزن في البر والبحر، وفتح المجال لها بتطوير صناعاتها وتطوير حقول نفطها ، وجذب واستقطاب رؤوس الاموال والاستثمارات الاجنبية لداخلها. [xxix]

كما ان العقوبات الاقتصادية التي فرضت على ايران من قبل الغرب والأمم المتحدة أدت الى فقدان الريال الإيراني حوالي ٦٠% من قيمته بالإضافة للعقوبات التي طالت المجال النفطي و الذي بدوره يمثل ٨٠% من اجمالي الدخل القومي الإيراني.[xxx]

عسكريا، استطاعت ايران من خلال توقيعها ايقاف العمل ببرنامجها النووي تجنب ضربة عسكرية متوقعة من قبل الغرب بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ، و ايضا استطاعت ان تشرع لبرنامجها النووي العسكري و حقها في امتلاك التقنية النووية ، و امتلاكها لدورة وقود كاملة ، وبمجرد وجود القرار السياسي تستطيع ايران صنع قنبلة ذرية من خلال امكانياتها المتاحة. [xxxi]

استراتيجيا ، استطاعت ايران المحافظة على برنامجها النووي السلمي رغم العقوبات التي فرضت عليها ، رغم القيود التي فرضت عليها في الاتفاق، اضف الى ذلك، بتوقيع الاتفاق استطاعت ايران من خلاله الحصول على صفقة استراتيجية بالسماح لها بلعب دور اقليمي في المنطقة بموافقة غربية يتناسب مع ثقلها الاستراتيجي ، كما مكن الاتفاق ايران بعد الإفراج عن اموالها لدى الغرب ، من قدرتها على دعم حلفاءها الاقليميين في المنطقة ، و على راسهم النظام السوري و الحوثيين في اليمن. [xxxii]

الأسباب التي دفعت الغرب لتوقيع الاتفاق:

سعت الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية بخطى ثابتة لتوقيع اتفاق البرنامج النووي الإيراني ، مدركة حجم العوائد السياسية والاقتصادية التي سوف تجنيها من هذا الاتفاق. فالضغط الغربي على حكومة طهران لإرغامها على

المضي قدما في توقيع الاتفاق له مبرراته و مسوغاته على المستوى الداخلي و الخارجي.

سياسيا، سعت أدارة اوباما الى كسب نصر سياسي من خلال توقيع اتفاق ايران بتجنبه الدخول في حرب و ما يترتب عليها من زعزعة للأمن في الاقليم ، واضعا نصب عينيه تجربة سلفه بوش الابن في العراق و ما آلت اليه العراق بعد ذلك، و حجم الخسائر الاقتصادية التي طالت الاقتصاد الامريكي نتيجة هذه الحرب ، هادفا الى ان يساعد هذا الاتفاق في رفع شعبيته وحزبه في الانتخابات الامريكية القادمة ، و ضمان امن حلفاء امريكا التقليدين و خصوصا اسرائيل بعد التهديدات الايرانية لها بإزالتها عن الخريطة . والاهم هنا ان صناع القرار في الولايات المتحدة اعتقدوا بان فرض العقوبات لم تفلح في ثني ايران عن المضي قدما في تطوير برنامجها النووي .[xxxiii]

كما أسهم التغير في سلم الأولويات في اهتمامات السياسة الخارجية الامريكية تجاه المنطقة ، وصعود ومواجهة القوة الصينية في الشرق الأقصى اصبح في سلم الاهتمامات الامريكية وجعلها تفكر في إيجاد وكيل إقليمي يقوم برعاية مصالحها نيابة عنها و هذا مؤشر عودة لطرح بريجنسكي في الثمانينيات في نظرية الماكندرائة الجديدة [xxxiv]

اقتصاديا، سعت الدول الغربية إلى تحقيق أمنها الاقتصادي من خلال تحقيقها لأمن إمدادات النفط من دول الخليج. كذلك محاولاتها ربط الاقتصاد الإيراني بالاقتصاد الغربي في علاقة ترابطية تكاملية لإيجاد حالة من التبعية في الاقتصاد الإيراني ، و هذا ما لن تغفل ايران عينها تجاهه ، بل سوف تسعى لاختيار شركاءها بدقة و عناية.[xxxv]

على المستوى الاستراتيجي، فان الولايات المتحدة لم تعد قادرة على الحفاظ على نفس الاجماع بين الحلفاء لاستمرار العقوبات الاقتصادية على ايران، بحكم المصالح التي يرى الحلفاء بانهم سوف يجنوها من خلال رفع العقوبات على ايران، لذلك رأت الولايات المتحدة بانها تدفع في اتجاه هذا الاتفاق من قبل

حلفاءها. كما لعب السياق الاقليمي لتوقيت عقد هذا الاتفاق دورا مهما في الرؤية الامريكية تجاه ما تجنيه من توقيع الاتفاق، ذلك من خلال محاولتها الاستفادة من نفوذ ايران في المنطقة للمساهمة في حل المشاكل المعقدة بحكم دورها المؤثر، سواء من خلال حلفاءها الإقليمين او تدخلاتها المباشرة في الشؤون الداخلية لدول المنطقة. [xxxvi]

هواجس و مخاوف دول الخليج من الاتفاق :

تدرك دول الخليج الرغبة لدى ادارة اوباما لعقد صفقة الاتفاق النووي مع ايران ،و هذا ما قد ينعكس بدوره على الهدف الاستراتيجي الاكبر من جراء هذا الاتفاق، فقد يؤدي هذا الاندفاع الى تنازلات استراتيجية من قبل الامريكيين و عقد اتفاقات ضمنية سرية لصالح انجاح هذا الاتفاق ، من خلال مؤشر زيادة تدخلات ايران في الصراعات و الحروب في المنطقة اثناء المفاوضات وبعد توقيع الاتفاق ، مما يعطي انطباع بان ما يحصل هو بضوء اخضر من أمريكا مقابل الاتفاق النووي، خصوصا بعد رفع حزب الله اللبناني من قائمة الارهاب الامريكي ، و هذا ما لم تنص عليه لائحة الاتفاق . اضف الى ذلك، بان هناك صعوبة في اعادة العقوبات المفروضة على ايران سابقا اذا ثبت عدم التزامها ببنود الاتفاق وذلك لان تدفق الاستثمارات الغربية الى ايران سيضع حاجز صعب تجاوزه لإعادة العقوبات ،وهذا قد يغري ايران في عدم التزامها بكامل بنود الاتفاق عندما تستطيع ايجاد لوبي اقتصادي لدى دول الغرب يملك استثمارات داخلها يقف في وجه اعادة العقوبات. [xxxvii]

لن تستخدم ايران قدرتها النووية ضد إسرائيل ، كما تدعي في خطاباتها الإعلامية، لحجم الفارق في القدرات الذي يصب في صالح إسرائيل ، فإسرائيل تمتلك اكثر من ٢٠٠ سلاح نووي علاوة على التحالف الاستراتيجي الإسرائيلي الأمريكي ودعم الأخيرة لها الكبير على المستوى العسكري ، كذلك البعد الجغرافي بين كل من ايران و إسرائيل و الذي يقارب ١٨٠٠ كيلومتر ، مما يعني

ان البرنامج النووي الإيراني موجه للإقليم العربي و الخليجي على وجه الخصوص. [xxxviii]

وسكوت الغرب عن تحركات ايران في كلا من العراق ، سوريا، لبنان ، اليمن يدلل أن احد البنود السرية يختص بأطلاق يد ايران في المنطقة .[xxxix]

اثار اغفال الغرب المشاركة الخليجية ضمن مراحل المفاوضات، وعدم التشاور معهم خلال مراحل المفاوضات، بل اكتفاء الأمريكان بإحاطتهم بنتائج الاتفاق و ما تم من خلاله فقط ، فأن هذا مؤشر قلق للخليجين حيال بنود هذا الاتفاق و تجاهلهم من طرف حلفاؤهم الغربيين . و من وجهة نظر الخليجيين ان هذا الاتفاق لم يضع ما يكفي من القيود في وجه إيران لعدم تجاوز العتبة النووية وهذا بدوره سوف يدفع دول المنطقة باتجاه برامج نووية توازن بها قوتها مع إيران ، مما سوف ينعكس على امن و استقرار الإقليم لما سوف يحدثه من فتح باب لسباق التسلح في المنطقة ، و هو الأمر الذي ستجد الولايات المتحدة صعوبة في التعامل معه بحجة المعاملة بالمثل. [xl] .

كما ترى دول الخليج ان الاتفاق النووي ما هو الا تأجيل مؤقت للبرنامج النووي الإيراني، اذا ان إيران سوف تتحرر من التزاماتها خلال عشر سنوات من توقيع الاتفاق، وهذا يعطي مؤشر بان هناك صفقة سياسية سرية ضمن البرنامج لم يطلع عليها مجلس الأمن من خلال الاتفاق الذي قدم له. فالرئيس الأمريكي باراك اوباما و من خلال اللقاء الصحفي الذي اجراه مع الإعلامي توماس فريدمان في ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٥ قال " حقيقة الأمر ان إيران ستكون و ينبغي ان تكون قوة إقليمية أنها بلد كبير و متطور في المنطقة و لا تحتاج الى معادة او معارضة جيرانها من خلال سلوكها". [xli]

و هذه التغيرات في الاستراتيجية الأمريكية ، بقبول ايران كفاعل في المنطقة ،يوحي بان هناك صفقة مع ايران يتم من خلالها توزيع مناطق النفوذ ، و إعطاء إيران دور اكبر في مسالة امن الخليج ، و الاعتراف بها كممثل عن الطائفة الشيعية على المستوى العالمي ، و إيقاف التدخل الامريكي في شؤون ايران

الداخلية او التهديدات بتغيير نظام الحكم فيها ، مقابل امتناع ايران عن تهديد المصالح الامريكية للحلفاء في المنطقة جاء ذلك في سياق اقليمي تعاني فيه المنطقة من فراغ سياسي قد يكون هذا مؤشر لعودة ايران كوكيل للغرب في المنطقة.[xlii]

الخاتمة:

استطاعت ايران تقديم برنامجها النووي كقربان للغرب ، مؤقتا ، مقابل تحقيق حلمها الإقليمي . لقد استغلت ايران الأوضاع في المنطقة ، وبقراءة ثاقبة ،قامت بعقد صفقة مع الغرب لأطلاق يدها في الإقليم مقابل تأجيل مشروع برنامجها النووي لعشر سنوات قادمة ، والذي كان على وشك ان يرى النور . وبالعودة الى الوراء ، ايران ذهبت باتجاه مشروعها النووي في فترة لم يكن في المنطقة فراغ سياسي ، كما تعيشه اليوم ، راغبة في تحقيق امنها أولا ثم تحقيق طموحها .

وبما ان المعطيات على الأرض تتغير باستمرار، خاصة في إقليم يعاني من اضطرابات متعددة، تتغير معها الخرائط الجيبولوتيكية باستمرار، فبسقوط طالبان في أفغانستان ٢٠٠١ وسقوط النظام الحاكم في العراق بالاحتلال الأمريكي للعراق٢٠٠٣ ، سقطت معه الكماشة الجيبولتيكية لإيران ، تولد عن ذلك فراغ امني في الإقليم ، استطاعت ايران من خلال ادواتها في الإقليم والفئات المواليه لها ان تتغلل في الإقليم ، فسيطرت على مجريات الأمور في العراق ، ومع قيام الثورات العربية في الوطن العربي ، استطاعت مد نفوذها ليصل الى عواصم عربية أخرى ،وعلى راسها سوريا ،وبما ان السلاح النووي لا تحتاجه مؤقتا ، على الأقل في تحقيق طموحها الإقليمي ، بحكم عدة اعتبارات ، من أهمها ان الأطراف التي تواجهها في الإقليم لا تمتلك سلاح نووي ، أضف ان ايران متفوقة عليها من الناحية العسكرية ، لذلك لم يتبقى عثرة امام مشروعها الإقليمي سوى الغرب بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ، وهنا جاء القرار بالتأجيل من خلال

توقيع الاتفاق مع الغرب وهي بذلك أبعدت الدول الغربية التي سوف تكون حجرة عثرة تصدها وتعرقل مسيرتها في مشروعها الإقليمي ، واطلاق سراحها لتحقيق هيمنتها على المنطقة ، والاعتراف الغربي بها كدولة وامة ليس كقضية ، والاعتراف الغربي بنظام الملالي الحاكم في ايران ، والتوقف عن التهديد بتغييره ، والتعهد بعدم الهجوم العسكري عليها ، بل أيضا ترشيحها للعب دور الوكيل الإقليمي للغرب ، كما كان أيام نظام الشاه سابقا ، لتفرغ الغرب لمواجهة القوى الصاعدة في شرق اسيا ، كل ذلك لعب دوراً مهماً في حسابات القادة في أيران لاقتناص الفرصة لتحقيق حلمها الإقليمي .

المراجع

١. اشرف كشك ، "العلاقات الخليجية الايرانية الواقع و افاق المستقبل" ، **مجلة دراسات** ، العدد٢ (٢٠١٤) ، ص ٧
٢. مارتن اندريك، **اولويات السياسة الامريكية في الخليج : التحديات و الخيارات** ،(ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، ٢٠٠٦)، صـ ١١٦-١١٧
٣. بيجان اسدى ،"ايران و امن الخليج "، **شؤون الاوسط** ، عدد ١٠٦(٢٠٠٢)، صـ ١٧٣
٤. اشرف كشك ، العلاقات الخليجية الايرانية الواقع و افاق المستقبل ، مرجع سابق ، صـ ٧
٥. حسام سويلم ،"المواجهة القائمة بين ايران و دول الخليج تقدير موقف سياسي /استراتيجي / عسكري" على الرابط
eurasiadiary.ae
٦. على حسين باكير، **الابعاد الجيوستراتيجية للسياستين الإيرانية والتركية حيال سوريا** (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،٢٠١٣) ص ١٢.

٧. مايكل سينغ ، دبلوماسية واضحة المعالم : التحولات الاستراتيجية المطلوبة في المفاوضات مع ايران ،معهد واشنطن، على الرابط
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/clear-eyed-diplomacy-strategic-shifts-needed-in-the-iran-negotiations

٨. محمد رشيد الفيل ، **الأهمية الاسنراتيجية للخليج العربي** ،(الكويت :جامعة الكويت،) ، ص ١٩
٩. نيفين عبدالمنعم سعيد ، **صنع القرار في ايران و العلاقات العربية الايرانية** (بيروت ، مركز الدراسات ، الوحدة العربية ، ٢٠٠١) صـ ٥٣.

١٠. مجموعة مؤلفيين ، تجربة دولة الامارات العربية المتحدة (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦) صـ ٣٣٨
١١. **لبيب المنور ، مقولات في الاستراتيجية الوطنية : نظرية ام القرى الشيعية ،** البيت المنور (مكة ، دار الدراسات العلمية للنشر و التوزيع ،٢٠٠٨) ، صـ ٦٧-٧٩
12. www.worldbank.org
١٣. عياد البطنيجي، السياسة الخارجية الايرانية : دراسة نقدية مقارنة ، مركز الدراسات الاستراتيجية على الرابط cssrd.org.Ib.
١٤. الموقع الرسمي لمجلس التعاون الخليجي على الرابط www.gcc-sg.org
15. The military balance 2012, the international institute of strategic studies 2012
١٦. لبيب المنور، **مقولات في الاستراتيجية الوطنية : نظرية ام القرى الشيعية ،** مرجع سابق ، صـ ٦٧-٧٩
١٧. المرجع نفسه
١٨. اشرف كشك ، العلاقات الخليجية الايرانية الواقع و افاق المستقبل ، مرجع سابق ، ص ٩
١٩. عصام عبدالشافي، **ازمة البرنامج النووي الايراني : المحددات – التطورات – السياسات** ، (البحرين :مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٤) ، صـ ٢٤-٢٥
٢٠. ممدوح عطية ، عبدالرحمن الهواري ، محمد جمال الدين مظلوم ، **البرنامج النووي الايراني و المتغيرات في امن الخليج** (القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٣) صـ ١٧٦
٢١. عياد البطنيجي ، السياسة الخارجية الإيرانية : دراسة نقدية مقارنة ،.مرجع سابق
٢٢. اشرف كشك ، العلاقات الخليجية الايرانية الواقع و افاق المستقبل ، مرجع سابق ، ص ١٠
٢٣. صحيفة الخبر الجزائرية ،ايران لا تسعى لأن تكون امبراطورية بل بلد إسلاميا نموذجياً ٢٠١٦/٤/١٤

24. مايكل سينغ ، دبلوماسية و اضحة المعالم : التحولات الاستراتيجية المطلوبة في المفاوضات مع ايران ، معهد واشنطن على الرابط http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/clear-eyed-diplomacy-strategic-shifts-needed-in-the-iran-negotiations

٢٥. صالح المانع ، منطقة الخليج العربي ... و تداعيات الاتفاق النووي ، صحيفة الاتحاد ، ١٨ سبتمبر ٢٠١٥

٢٦. فتحية ليتم ، نادية ليتم ، "الاتفاق النووي الايراني ابعاد وتداعيات "، **شؤون الاوسط** على الرابط cssrd.org.lb

٢٧. شريف شعبان مبروك، "التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز والمخاطر المحتملة" مجلة آراء حول الخليج ، العدد ٥٩ (٢٠٠٩) ص٥٩

٢٨. فتحية ليتم ، نادية ليتم ، الاتفاق النووي الايراني ابعاد وتداعيات ، مرجع سابق

٢٩. صالح المانع ، منطقة الخليج العربي ... و تداعيات الاتفاق النووي ، مرجع سابق

٣٠. حسام سويلم ،"المواجهة القائمة بين ايران و دول الخليج تقدير موقف سياسي /استراتيجي / عسكري" ، مرجع سابق

٣١. اشرف كشك ، العلاقات الخليجية الايرانية الواقع و افاق المستقبل ، مرجع سابق ، ص ١٤

٣٢. صالح المانع ، منطقة الخليج العربي ... و تداعيات الاتفاق النووي ، صحيفة الاتحاد ، مرجع سابق

٣٣. المرجع نفسه

٣٤. عبدالقادر محمد فهمي ، **المدخل الى دراسة الاستراتيجية** (الأردن : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،٢٠٠٦) ، ص١١٤

٣٥. اشرف كشك ، العلاقات الخليجية الايرانية الواقع و افاق المستقبل ، مرجع سابق ، ص ١٧

٣٦. فتحية ليتم ، نادية ليتم ، الاتفاق النووي الإيراني ابعاد و تداعيات، مرجع سابق.

٣٧. مايكل سينغ ، دبلوماسية واضحة المعالم : التحولات الاستراتيجية المطلوبة في المفاوضات مع ايران ،معهد واشنطن، على الرابط.
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/clear-eyed-diplomacy-strategic-shifts-needed-in-the-iran-negotiations
٣٨. حسام سويلم ،"المواجهة القائمة بين ايران و دول الخليج تقدير موقف سياسي /استراتيجي / عسكري" مرجع سابق
٣٩. صالح المانع ، منطقة الخليج العربي و تداعيات الاتفاق النووي ، مرجع سابق
٤٠. المرجع نفسه
٤١. اشرف كشك ، "خبارات دول مجلس التعاون الخليجي تجاه السياسة الإيرانية" ،السياسة الدولية ، على الرابط siyassa.org.eg
٤٢. حسام سويلم ،"المواجهة القائمة بين ايران و دول الخليج تقدير موقف سياسي /استراتيجي / عسكري" مرجع سابق